

والعديين فقال لا بد من نية الامامة في هذه
الثلاثة على الاطلاق وقال احمد بنه الامامة
شروط ومن دخل في فرض الوقت واقمت الجماعة
فليس له ان يقطعها ويبدل مع الجماعة بالانفاق
فان نوي الدخول معهم من غير قطع الصلاة
فلما نفي قولان اصحهما انها تقضى وهو المشهور
عن مالك واحمد وقال ابو حنيفة لا تصح
فصل وما ادركه المسوق مع الامام فهو
اول صلاته فلا وحكاه عند الشافعي فيعيد في
الباقى القنوت وقال ابو حنيفة ما يدركه المأموم
من صلاة الامام اول صلاة في التشهد ان واخر
صلاة في العرأة وقال مالك في المشهور عنه
هو اخرها وعن احمد روايتان **فصل**
ومن دخل المسجد فوجد امامه قد فرغ من الصلاة
فان كان المسجد في غير ممر الناس كره له ان يتألف
فه جماعة عند ابي حنيفة ومالك والشافعي
وقال احمد لا يكره اقامة الجماعة بعد الجماعة بحال
ومن صلى منفرد ثم ادرك جماعة استحب له ان
يصلها معهم عند الشافعي وبهذا قال مالك
الا في المغرب فان صلى جماعة ثم ادرك جماعة
اخري فصل يعيد الصلاة معهم الراجح من مذهب

الشافعي

الشافعي نعم وهو قول احمد الا في الصبح والعصر وقال
مالك من صلى في جماعة لم يعيد وان صلى منفردا
اعاد في الجماعة الا المغرب وقال الازاعي الا
الصبح والمغرب وقال ابو حنيفة لا يعيد الا
الصبح والعشاء وقال الحسن يعيد الا الصبح
والعصر واذا اعاد فرضه الاولي على الراجح
من مذهب الشافعي والثانية تطوع وهو قول
ابو حنيفة واحمد وعن الازاعي والسعي انها
جميعا فرضه **فصل** واذا احسن الامام
يد اخل وهو رآه او في التشهد الاخر فصل
يستحب له ان ينظره امره للشافعي قولان اصحهما
انه يستحب وبه قال احمد وقال ابو حنيفة ومالك
يكره وهو قول للشافعي واذا ادرك الامام فصل
له ان يتخلف قال ابو حنيفة ومالك واحمد
نعم وللشافعي قولان اصحهما الجواز واذا سلم
الامام وكان في المأمومين مسبقين فقد حوا
من تتم بغير الصلاة لم يجوز في الجمعة بالانفاق
وفي غير الجمعة من مذهب الشافعي اختلاف صحيح
واضطراب نقل والاصح في الراجح والروضة المنع
والصحيح في شرح المذهب للنووي الجواز وامر
باعتماد العمل عليه ولو نوي المأموم مفارقة